الفصل الرابع

وزارة محمد محمود الثانية

(ديسمبر سنة ١٩٣٧ - أغسطس سنة ١٩٣٩)

فى نفس اليوم الذى أقيلت فيه وزارة النحاس (٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧) عهد جلالة الملك إلى محمد محمود تأليف الوزارة الجديدة، فألفها فى اليوم نفسه على النحو الآتى: محمد محمود للرآسة والداخلية، إسماعيل صدقى للمالية. عبدالفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبه للحقانية. عبدالعزيز فهمى وزير دولة. محمد حلمى عيسى للأوقاف أحمد لطفى السيد وزير دولة. بهى الدين بركات للمعارف. حسن صبرى للمواصلات. حسين رفقى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للزراعة. أحمد كامل للتجارة والصناعة محمد حافظ رمضان وزير دولة. محمد حسين هيكل وزير دولة. محمد كامل البندارى للصحة.

وقد ضمت هذه الوزارة ١٦ وزيرا، وهو أكبر عدد لأى وزارة تألفت حتى ذلك الحين، وهى أوّل وزارة عين فيها وزراء دولة، وأوّل وزارة اشترك فيها الحزب الوطنى.

برنامج الوزارة

قال محمد محمود فى كتابه إلى جلالة الملك بقبول تأليف الوزارة:

«وأوقن بأن خير البلاد معقود بأن يكون الدستور أساس الحكم».

وقد دلت الظروف والملابسات على أنه لم يكن حريصًا على قوله هذا، إذ أنه أسلم مقاليد الشئون العليا إلى السراى، وكان مصير وزارته نفسها رهناً بإرادة السراى.

وجعل برنامجه الخارجى قائمًا على أساس تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح الود والرغبة الصادقة، قال فى كتابه سالف الذكر: «وإن الوزارة لتتفاءل بأنها ستبدأ عملها فى جو من العلاقات الحسنة بين مصر والدول وعلى الخصوص مع الدولة الحليفة، وستجعل من أكبر مشاغلها تنمية هذه العلاقات الحسنة والقيام على تنفيذ معاهدة التحالف بالود وصادق الرغبة اللذين تكنهما مصر نحو حليفتها العظمى».

فصل الدكتور أحمد ماهر من الوفد

فى أوائل يناير سنة ١٩٣٨ قرر الوفد فصل الدكتور أحمد ماهر لتضامنه مع النقراشى وعدم اعترافه بقرار فصله، ولأنه حين رأس جلسة مجلس النواب يوم ٣ يناير سنة ١٩٣٨ أمر بعدم المناقشة فى مرسوم تأليف وزارة محمد محمود ومرسوم تأجيل البرلمان شهرًا.

الزواج الملكى الأوّل
(٢٠ يناير سنة ١٩٣٨)

فى غمار الأحداث التى تعاقبت على البلاد تم حادث سعيد ملأ القلوب وقتئذ بشرًا وابتهاجًا، وهو عقد قران صاحب الجلالة الملك فاروق بصاحبة الجلالة الملكة فريدة كريمة يوسف ذو الفقار باشا، وتم العقد يوم الخميس ٢٠ يناير سنة ١٩٣٨ بقصر القبة العامر.

وشارك الشعب الأسرة المالكة فى الاحتفال بهذا القران الملكى، وعم النفوس فرح عظيم تجلى فى الحفلات والمظاهرات الشعبية التى قامت لمناسبة هذا الحادث السعيد، ورزق جلالة الملك من هذا الزواج بصاحبات السمو الأميرة فريال (سنة ١٩٣٨) والأميرة فوزية (سنة ١٩٤٠) والأميرة فادية (سنة ١٩٤٣)[1].

---

(١) فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أذاع ديوان جلالة الملك البلاغ التالى: [illegible] آحكم الحاكمين أن تنفصم عرى رابطة مقدسة بين زوجين كريمين، فوجه قلبى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق =

تأجيل مجلس النواب ثم حلّه
وانتخابات أبريل سنة ١٩٣٨

كان مجلس النواب بجلسة ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد حدد لاجتماعه يوم الاثنين ٣ يناير سنة ١٩٣٨، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود استصدرت مرسومًا بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا.

وفى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم آخر بحلّ مجلس النواب وحدد يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد.

كانت الوزارة مترددة بين مواجهة البرلمان وحلّ مجلس النواب دون التقدم إليه، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر - وكان رئيسًا لمجلس النواب - إلى رئيس الوزارة أن كثيرًا من أعضاء المجلس انضموا إلى جانبه فلا خلاف على الوزارة من طرح مسألة الثقة، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها أن الدكتور ماهر كان مسرفًا فى تفاؤله، وأن أغلب أعضاء المجلس بقوا مع النحاس، خوفًا على مراكزهم الشخصية، فآثرت الوزارة حلّ المجلس دون أن تواجهه.

وفى يوم صدور مرسوم الحل قدمت الأغلبية من أعضاء مجلس النواب المنحل عريضة إلى جلالة الملك بتأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، وأشاروا فى عريضتهم إلى أن السوابق الماضية قد جرت بصفة مطردة على تأليف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات، كلما أريد معرفة رأى الأمة على وجه صحيح (إشارة إلى الانتخابات التى جرت سنة ١٩٢٤ فى عهد وزارة يحيى إبراهيم، وانتخابات سنة ١٩٢٦، وانتخابات سنة ١٩٢٩ التى جرت فى عهد وزارة عدلى، وانتخابات سنة ١٩٣٦ التى جرت فى عهد وزارة على ماهر الأولى).

= الأول وحضرة صاحبة الجلالة الملكة فريدة مع ما يشعران به من أسف إلى الرغبة فى الانفصال بالطلاق وتحقيقًا لهذه الرغبة قد أصدر جلالة الملك الإشهاد الشرعى بذلك فى يوم الأربعاء ١٦ من محرم سنة ١٣٦٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨، والديوان إذ يعلن هذا ليرجو من الله جل وعلا أن يهيئ من فضله وكرمه لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ما تقر به عين البلاد وتسعد.

ولكن هذه العريضة لم يؤبه لها، ومضت الوزارة فى إجراء الانتخابات.

أدخلت الوزارة تعديلات كثيرة فى الدوائر الانتخابية صدر غالبها رعاية لرغبات مرشحيها، ووجدت الفرصة من الوجهة الشكلية مواتية لها فى التعداد الجديد للسكان إذ زادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة، فصار عدد الدوائر ٢٦٤ دائرة بعد أن كانت ٢٣٢.

وتدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلاً إداريًّا لصالح كثير من مرشحيها وأنصارها، فلم تكن فى جملتها انتخابات حرة ولا سليمة، وليس هذا الوضع من الدستور فى شىء.

وكانت نتيجتها نجاح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين، و٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة، و١٢ من الوفديين، و٤ من الحزب الوطنى والمجموع ٢٦٤ نائبًا.

تأليف الهيئة السعدية

ظل النقراشى بعد إخراجه من الوفد فى سبتمبر سنة ١٩٣٧ موضع آمال من يريدون إصلاح الوفد، بعد ما دبّ فيه الفساد، ولكن غالبية الوفديين ظلوا مع النحاس وتضامن ماهر مع النقراشى فى موقفه، فلما أقيلت وزارة النحاس وتألفت وزارة محمد محمود ألّفا مع بعض الوفديين الممتازين حزبًا جديدًا أسموه «الهيئة السعدية»، واختاروا الدكتور أحمد ماهر رئيسًا لها، وانضم إليهم كل من يئس من الوفديين من إصلاح حالة الوفد على يد النحاس.

وقد دخلت الهيئة السعدية انتخابات سنة ١٩٣٨ ونالت ثمانين مقعدًا فى مجلس النواب، وآثر زعماؤهم أن يبقوا بعيدين عن الحكم يرقبون ما تأتى به الوزارة. على أن هذا الوضع كان موضع الريبة من الوزارة، فما زالت المساعى تبذل لتعاون الحزبين فى الحكم حتى نجحت هذه المساعى واشترك السعديون فى الوزارة فى يونيه سنة ١٩٣٨ كما سيجىء بيانه.

الحكومة والبرلمان

افتتح البرلمان الجديد يوم الثلاثاء ١٢ أبريل سنة ١٩٣٨ برآسة محمود بسيونى رئيس مجلس الشيوخ. وتلا محمد محمود خطبة العرش واجتمع مجلس النواب وانتخب بهى الدين بركات رئيسًا له.

لم يتحقق شيء من الوعود التى وعدها الوزراء الجدد فى صدد إصلاح الحياة الدستورية، فقد قالوا إنهم سيجيئون للبرلمان بنواب يحاسبون الحكومة ويراقبونها، فإذا بهم قد جاءوا بمجموعة من المؤيدين للحكومة الجديدة.

لم يتوافر فى المجلس عنصر الاستقلال وحرية الرأى بين النواب، بل ظهروا (فى الجملة) على نقيض ذلك، وإن كانوا أكثر استقلالاً من النواب الوفديين، ولم يكن للمجلس رأى فى قيام الوزارات وسقوطها أو تعديلها، بل كانت الأزمات الوزارية تنشأ وتنتهى وتعدّل الوزارة أو تستقيل وتُعين الوزارة التى تخلفها دون أى دخل أو اتجاه للبرلمان، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراى[٢] ولكل تعديل وتبديل فى الوزارة بغير ما اعتراض واستنكار.

وتجلى هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخاب، فقد أراد محمد محمود أن يُدخل فى وزارته تعديلاً يتناسب مع هذه النتيجة لكى يجعل لوزارته طابعًا دستوريًا، فحيل بينه وبين إجراء هذا التعديل، وعلّت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة كما ألفت، كأن لم تحصل انتخابات، وتداعى النظام البرلمانى نفسه بأن فُرض على محمد محمود أن يستقيل فى أغسطس سنة ١٩٣٩، وتولى رآسة الوزارة من بعده على التعاقب ثلاثة رؤساء ليسوا من حزب الغالبية البرلمانية الجديدة.

---

(٢) نقصد بالسراى فى كل ما نكتب موظفى السراى.

تعديلات فى وزارة محمد محمود

اتسمت وزارة محمد محمود بطابع القلقلة والاضطراب وكثرة التعديل والتبديل. ففى ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٨ حدث أوّل تعديل فيها، فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة والداخلية. إسماعيل صدقى للمالية. عبد الفتاح يحيى للخارجية. أحمد محمد خشبة للحقانية. حلمى عيسى للمواصلات. أحمد لطفى السيد وزير دولة. حسن صبرى للحربية. حسين سرى للأشغال. مراد وهبه للتجارة والصناعة. أحمد كامل للصحة. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. مصطفى عبد الرازق للأوقاف. وكلهم من أعضاء الوزارة السابقة عدا الاثنين الأخيرين فقد دخلا الوزارة لأوّل مرة.

وفى مايو استقال إسماعيل صدقى وعُين بدله محمد محمود للمالية وعُين أحمد لطفى السيد للداخلية بدلاً من محمد محمود.

اشتراك الهيئة السعدية فى الوزارة

فى ٢٤ يونيه حدث تعديل آخر جوهرى باشتراك السعديين فيها فصارت مؤلفة كما يأتى: محمد محمود للرآسة. عبد الفتاح يحيى للخارجية. الدكتور أحمد ماهر للمالية. أحمد محمد خشبة للحقانية. محمود فهمى النقراشى للداخلية. حسن صبرى للحربية. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للأشغال. محمد حسين هيكل للمعارف. رشوان محفوظ للزراعة. الشيخ مصطفى عبد الرازق للأوقاف. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة.

وأصبحت الوزارة بهذا التعديل مؤلفة من حزبين. وهما حزب الأحرار الدستوريين ووزراؤه فيها هم: محمد محمود وخشبة وهيكل ومصطفى عبد الرازق ورشوان محفوظ، والهيئة السعدية ووزراؤها هم: ماهر والنقراشى وغالب وحامد محمود وسابا حبشى، ومن بعض المستقلين.

وقد اضطر محمد محمود إلى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة وتضحية

بعض أعضاء حزبه، لأنه رأى فى وجود الهيئة السعدية خارج الحكم ما يضعف وزارته ويجعلها هدفًا لمعارضة واسعة المدى فى مجلس النواب، فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل أن يسندها باشراك السعديين فيها، تفاديًا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برآسة رئيس منهم.

ثم حدث تعديل يسير فى الوزارة باستقالة رشوان محفوظ وزير الزراعة فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ وندب حسين سرى لتولى وزارة الزراعة.

استقالة وزير الحربية

وفى يناير سنة ١٩٣٩ استقال حسن صبرى وزير الحربية على أثر خلاف بينه وبين زملائه فى تطبيق كادر الموظفين على ضباط الجيش، فقد كان يرى أن لا يطبق عليهم وأن يوضع لهم كادر خاص تراعى فيه ظروفهم وأحوال معيشتهم وما هم معرضون له من أخطار فى حاضرهم ومستقبلهم.

وقد استرعت هذه الاستقالة الأنظار، لأنها من الاستقالات النادرة المسببة، وتسبيب الاستقالات الوزارية سنّة حميدة ولكنها غير مألوفة عندنا، لا تكاد تقع إلّا فى النادر، فى حين أنها تساعد على تقدّم الحياة السياسية وتنير الرأى العام فى الشؤون العامة، ذكر صبرى باشا فى كتاب استقالته «أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصرى قضاء على تقاليد الجيش وهدمًا لاستقلاله وزجًّا به فى معترك السياسة الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسئوليته، فضلًا عما فى ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها فى الجيش المصرى وكافة الجيوش الأخرى ومن تعارض مع أحكام الدستور، وإننى وقد احتفظت للجيش بتقاليده واستقلاله وأبيت أن يتدخل الغير فى شؤونه، حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلًا.»

وقد قُبلت استقالته، وردّ محمد محمود باشا فى كتابه بقبولها على ما ذكره صبرى باشا بقوله: «وآسف كل الأسف أنكم صوّرتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه وأنتم تعلمون حق العلم أنه لا يخالج

أعضاء الوزارة أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش وأننا جميعًا سواسية فى البعد به عن مواطن الشبه، وليس صحيحًا أنه زُجَّ بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية الحزبية أو أنه وُضع موضعًا من شأنه أن يُزجّ به فى هذا المعترك، وما خولف الدستور ولا قوانين البلاد فى شأن من شؤون الجيش».

وقد عُين حسين سرى باشا وزيرًا للحربية بدلاً من حسن صبرى باشا، ومحمد رياض بك المستشار الملكى بوزارة الأشغال وزيرًا للأشغال ووزيرًا للزراعة مؤقتًا، وعلى أثر الضجة التى أحدثتها استقالة حسن صبرى تقرر أن لا يطبق الكادر الجديد على رجال الجيش وأن يوضع لهم كادر خاص وتظل معاملتهم على النظم الخاصة بهم مع تحسينها.

كانت هذه التعديلات المتكررة فى الوزارة مع أسباب ضعفها وعدم استقرارها بحيث لم يستطع وزير أن يضع برنامجًا واسع المدى للإصلاح يقوم على دراسته وتنفيذه. خذْ لذلك مثلاً وزارة المالية، وقد تعاقب عليها ثلاثة وزراء فى بضع شهور، وقسْ على ذلك وزارات أخرى.

أعمال الوزارة

استصدرت الوزارة مرسومًا بقانون فى ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التى وقعت فى المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ أى فى عهد وزارة النحاس.

ومرسومًا بقانون فى ٨ مارس سنة ١٩٣٨ بحظْر الجمعيات أو الجماعات التى يكون لها صورة التشكيلات شبه العسكرية، وقد طبق على فرق القمصان الزرقاء الوفدية وفرق القمصان الخضراء التى أنشأتها جماعة مصر الفتاة.

ومرسوما بقانون بتخفيض فوائد الديون إلى خمسة فى المائة فى المواد المدنية و٦ فى المائة فى المواد التجارية مع تحريم الاتفاق على فوائد تزيد على ثمانية فى المائة سنويا.

ومن أعمالها الطيبة استبعاد يوم ٢٦ أغسطس من الأعياد الوطنية، وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكانت وزارة النحاس قد عدّته عيدًا وطنيا وأسمته «عيد الاستقلال» وما هو من الاستقلال فى شىء.

ولكن وزارة محمد محمود لم توفق فى جعل يوم ١٥ مارس عيدًا للاستقلال لأن الاستقلال لم يتحقق فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢، صحيح أن الملك فؤاد أعلن فى هذا اليوم استقلال مصر، لكن هناك فرقًا كبيرًا بين الإعلان والواقع، والأقرب إلى الصحة والصواب اعتبار يوم ١٥ مارس عيدًا للدستور، لأنه يوافق يوم افتتاح البرلمان لأوّل مرة فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤.

أعمال إنشائية

من الإنصاف أن نقول إن إشتراك السعديين فى وزارة محمد محمود قد بعث فيها روحًا من النشاط والعمل المنتج، وفى الحق إن الهيئة السعدية كانت أكثر إنتاجًا فى الحكم من الأحرار الدستوريين، وهم فى الجملة أكثر اضطلاعًا بالأعمال الإنشائية فى مختلف النواحى كالتعليم والقانون والصحة والسكك الحديدية والمالية.

والأعمال الإنشائية الهامة التى تمت فى عهد وزارة محمد محمود الأصلية والمعدلة هى من عمل الهيئة السعدية وخاصة الدكتور أحمد ماهر.

فقد وضع كادرًا للموظفين، وهو عمل كبير الشأن أقرّه مجلس الوزراء فى يناير سنة ١٩٣٩ وأقيم على أساس التوفيق بين مصلحة الموظفين ومصلحة الدولة وتوطيد ماليتها بقدر المستطاع، وخفضت فيه مرتبات الوزراء من ٣٠٠٠ جنيه إلى ٢٥٠٠ جنيه فى العام.

وقدم إلى البرلمان مشروعات قوانين الضرائب التى صارت بعد إقرارها الحجر الأساسى فى النظام الضرائبى الحديث، وهى:

١ - قانون الضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل.

٢ - ضريبة رسم الدمغة.

٣ - ضريبة رسم الأيلولة على التركات.

وقد صارت هذه المشروعات قوانين هامة من قوانين الدولة، ونهضت بنظام الضرائب نهضة موفقة؛ إذ كانت الضرائب قبل معاهدة مونترو مقصورة على العقارات دون المنقولات والإيرادات، وكان هذا النقص منافيًا للعدالة الاجتماعية، فأوجدت هذه القوانين شيئًا من التوازن بين الممولين فى الأعباء العامة، وأمدّت الميزانية بموارد مالية زادت من قدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح.

وزادت هذه الوزارة من ميزانية الجيش ومن عدد وحداته، وأنشأت «كلية» أركان الحرب، ووضعت القواعد لإنشاء مدرسة الضباط العظام، وأكثرت من البعثات العسكرية للخارج، لكنها لم تنشىء مصانع للذخيرة والأسلحة وإن كانت قد وعدت بإنشائها كما وعدت بإنشاء مصانع للطائرات ولم تحقق ما وعدت.

إلغاء مجلس الصحة البحرية

وفى عهد هذه الوزارة أبرمت الاتفاقية التى عقدت بباريس فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وفيها تقرر إلغاء مجلس الصحة البحرية والكورنتينات، وترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية نقل اختصاصه إلى وزارة الصحة وإنشاء مصلحة الحجر الصحى، وكان هذا المجلس هيئة دولية مؤلفة من مندوبين يمثلون الدول الأجنبية لمراقبة الشئون الصحية فى الموانئ والحدود واتخاذ التدابير التى تكفل منع دخول الأمراض الوبائية إلى البلاد أو نقلها منها إلى الخارج، وكانت قراراته نافذة تخضع لها السلطات المصرية، وأطباؤه وموظفوه أغلبهم من الأجانب. فجاء إلغاؤه كسبًا وفوزًا للسيادة المصرية.

جامعة الإسكندرية

وتقرر إنشاء جامعة ثانية بالإسكندرية وأنشئت بها فعلاً كلية الحقوق وكلية الآداب. وكانت هذه المنشآت نواة لجامعة فاروق التى تمت كلياتها فيما بعد.

إزاحة الستار عن تمثالى سعد زغلول

أزيح الستار عن تمثالى سعد زغلول بالقاهرة والإسكندرية فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٨. وقد رأس جلالة الملك فاروق حفلة إزاحة الستار عن التمثال بالإسكندرية. وألقى عبد الفتاح يحيى رئيس الوزارة بالنيابة بين يدى الملك كلمة الحكومة فى الحفلة.

وناب أحمد محمد خشبة عن جلالة الملك فى حفلة القاهرة التى أقيمت فى نفس الوقت الذى أقيمت فيه حفلة الإسكندرية.

الإفراج عن تمثال مصطفى كامل

وفى أول سبتمبر سنة ١٩٣٨ قرر مجلس الوزراء إقامة تمثال مصطفى كامل فى ميدان العتبة الخضراء (محمد على الكبير) وكان هذا التمثال سجيناً فى مدرسة مصطفى كامل منذ أن تم صنعه فى فرنسا وجيء به إلى مصر فى يناير سنة ١٩١٤.

وبعد أن قررت الوزارة إقامته فى ميدان العتبة الخضراء. عدلت عنه واختارت له ميدان سوارس الذى سمى بعد إقامة التمثال فيه ميدان مصطفى كامل وقد أزيح الستار عنه فى عهد وزارة على ماهر كما سيجيء بيانه.

اتفاقية الثكنات

نصّت معاهدة سنة ١٩٣٦ على أن تقوم مصر ببناء الثكنات والمساكن التى خصصت فى هذه المعاهدة لإقامة الجيش البريطانى بمنطقة قناة السويس على أن تدفع انجلترا رُبْع تكاليف هذه المبانى.

ففاوض محمد محمود الحكومة البريطانية فى تعديل هذا النص، وعقد سنة ١٩٣٨ فى لندن اتفاقية عُرفت باتفاقية النكنات وقعها هو بالنيابة عن الحكومة المصرية، ووقعها اللورد هاليفكس عن الحكومة البريطانية، وقد قضت بأن تدفع هذه نصف التكاليف بدلاً من ربعها، على أن هذه الإتفاقية قدرت تكاليف هذه المبانى بنحو اثنى عشر مليون جنيه، فى حين أن الجانب المصرى فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ كان يقدر لها مبدئيا مبلغًا أقل من ذلك، وإن كان الجانب البريطانى لم يوافق على ذلك التقدير.

وعلى أى حال فهذه الإتفاقية ليست مما يشرف تاريخ مصر، شأنها فى ذلك شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ ذاتها.

اتفاق روما
(١٦ أبريل سنة ١٩٣٨)

تركت الوزارة بريطانيا تتفاوض مع إيطاليا فى شؤون تتعلق بمصر والسودان ضمن المسائل التى تناولتها هذه المفاوضات، مما أسفر عنه توقيع الإتفاق الإنجليزى الإيطالى بروما فى ١٦ أبريل سنة ١٩٣٨، ولم يكن لمصر من شأن فيه سوى توقيع وزيرها المفوض بإيطاليا فى اليوم نفسه ميثاقًا ينصّ على حسن الجوار بين إيطاليا ومصر وبريطانيا فيما يتعلق بأملاك إيطاليا فى شرق أفريقية من جانب، وكينيا والصومال البريطانى والسودان من جانب آخر، وكان الميثاق نتيجة للإتفاق الإنجليزى البريطانى، وقد مثل السودان فى الميثاق كل من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية، ومثلت الحكومة البريطانية كينيا والصومال البريطانى، ووقعه الكونت شيانو وزير خارجية إيطاليا عن الحكومة الإيطالية، واللورد بيرث سفير إنجلترا فى روما عن الحكومة البريطانية، ومصطفى الصادق بك وزير مصر المفوض فى روما عن الحكومة المصرية، وتوقيع هذا الميثاق فى هذه الملابسات كان مظهرًا من مظاهر تبعية مصر للسياسة البريطانية فى شؤونها الخارجية، هذا إلى أن توقيعه بهذا الأسلوب هو بمثابة اعتراف من الحكومة المصرية باشتراك بريطانيا مع مصر فى تمثيل السودان، وكل هذا من المآخذ الجسيمة عل وزارة محمد محمود.

الاستثناءات

أرادت الوزارة التشهير بعهود الوزارات السابقة، فعمدت إلى حصر الاستثناءات فى ترقيات الموظفين التى تمت فى هذه العهود تمهيدًا للنظر فى إلغائها، وألفت لذلك لجنة برآسة عبد العزيز فهمى وزير الدولة، وقامت هذه اللجنة بمهمتها وانتهت إلى نتيجة سلبية إذ وجدت أن الاستثناءات قد لجأت إليها كل الوزارات كما لجأت إليها وزارة محمد محمود ذاتها، فرأت أن ليس من العدل قصر إلغاء الاستثناءات على عهد دون عهد آخر، وإذا ألغيت الاستثناءات فى كل العهود كان ذلك مدعاة لإغضاب كثير من أنصار الوزارة القائمة، فبقيت الاستثناءات السابقة واللاحقة، وطويت صفحة هذه اللجنة دون أن ينشر تقريرها.

هذا إلى أن هذه الوزارة وهى فى صدد التشهير بالوزارة السابقة فى استثناءاتها قد لجأت هى أيضًا إلى الاستثناءات فى ترقية بعض أنصارها وتسوية حالات بعضهم وأخذت تكيد لطائفة من الموظفين ممن عرفوا بأنهم من أنصار الوزارة السابقة وسلكت فى ذلك مسلكا لا يقرّه عدل ولا إنصاف وإن كان أقل مدى من مسلك وزارة الوفد وأضعف كيدًا.

تنحية محمد محمود
(أغسطس سنة ١٩٣٩)

كان محمد محمود يقيم مدة الصيف فى فندق وندسور بالإسكندرية. ففى يوم الجمعة ١١ أغسطس سنة ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق، وإذا بالمتكلم سعيد ذو الفقار كبير أمناء جلالة الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد لمقابلته بالفندق لتبليغه رسالة سامية، وجاءه فى الموعد المحدد، وأفضى إليه برغبة جلالة الملك فى استقالته، وكان هذا موضوع المقابلة، فلم يكد محمد محمود يتلقى نبأ هذه الرغبة حتى استجاب لها، وقدم استقالته إلى جلالة الملك فى اليوم التالى (السبت ١٢ أغسطس) بعد أن سلخت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرًا.

بنى محمد محمود استقالته على مرضه، وقد كان مريضًا معظم المدة التى قضاها فى الوزارة، ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه إلى الاستقالة، بل كان يزمع السفر إلى مرسى مطروح للاستجمام والراحة، وأعدت الطوافة (فوزية) لهذه الرحلة، فما أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الأمناء حتى بادر إلى تقديم استقالته، ولا غرابة فى ذلك، فقد جاء إلى الحكم وبقى فى الحكم بأمر من جلالة الملك، فكان بديهيا أن يعتزل الحكم تنفيذًا لأمر جلالته، وبعبارة أخرى أنه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فلقد كان مؤيدًا من معظم أعضائه، بل جاءت الاستقالة مفاجأة لأعضاء المجلس ذاته، وبدا أنها شبه إقالة، وكان البرلمان فى عطلته الصيفية، فلم يكن من الأعضاء إلّا أن قابلوا هذه الإقالة بالصمت والوجوم.

وزارة على ماهر
(أغسطس سنة ١٩٣٩ - يونية سنة ١٩٤٠)

عهد جلالة الملك إلى على ماهر وكان رئيسًا للديوان الملكى بتأليف الوزارة الجديدة فألفها فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ على النحو الآتى: على ماهر للداخلية والخارجية. محمد على علوبة وزير دولة. محمود فهمى النقراشى للمعارف. محمود غالب للمواصلات. حسين سرى للمالية. الدكتور حامد محمود للصحة. سابا حبشى للتجارة والصناعة. عبد الرحمن عزام للأوقاف. إبراهيم عبد الهادى وزير دولة. مصطفى الشوربجى للعدل. عبد السلام الشاذلى للشؤون الاجتماعية. عبد القوى أحمد للأشغال. محمد صالح حرب للدفاع الوطنى. محمود توفيق حفناوى للزراعة.

وحدث تعديل يسير فيها بحلول عبد السلام الشاذلى وعبد الرحمن عزام كل منهما محل الآخر فى وزارتى الشؤون الاجتماعية والأوقاف (ديسمبر سنة ١٩٣٩).

وهذه الوزارة مؤلّفة من أنصار على ماهر، ومن السعديين، ولم يشترك فيها الأحرار الدستوريون، لاختلافهم وإياه على عدد المقاعد التى تكون لهم فى

الوزارة، ولأنهم كانوا يشعرون بالغضاضة من تنحية رئيسهم محمد محمود فى ظروف تشبه الإقالة، فتشددوا فى شروط اشتراكهم فى الوزارة الجديدة، مما أدّى إلى تأليفها بدونهم.

وزارة الشؤون الاجتماعية

ابتكرت هذه الوزارة وزارة جديدة أنشأتها وظهر اسمها فى مرسوم تأليفها وهى «وزارة الشؤون الاجتماعية»، وهى فكرة صائبة لأن البلاد فى حاجة إلى مثل هذه الوزارة للعناية بشؤونها الاجتماعية والنهوض بها وتوجيهها توجيهًا صالحًا سليما يساعد على رقى البلاد الاجتماعى وتحقيق مستوى أعلى لحياة الفرد والأسرة وقد جُعل التعاون من اختصاص هذه الوزارة، فنهض فى ظلها وبجهودها نهضة طيبة واسعة المدى، وإن كانت هى نفسها لم تؤد كل ما أنشئت من أجله.

الجيش المرابط

أنشأت هذه الوزارة قوة حربية محلية أسمتها «الجيش المرابط»، وهو جيش إقليمى يتألف من المجنّدين الذين يزيدون على حاجة الجيش العامل ولم تنقض مدة التزامهم بالخدمة العسكرية، ومن ينضم إليهم من المتطوعين.

ومهمة هذا الجيش فى زمن السلم تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاجه من الجند، والقيام بما يعهد إليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية.

ومهمته فى زمن الحرب القيام بحراسة المرافق العامة وأداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وإنجاد الجيش عند الحاجة.

ومدة الخدمة فى الجيش المرابط لا تتجاوز ستة شهور، ويجوز جمع رجال هذه القوات مدة أخرى لا تزيد على ستة أسابيع فى السنة الواحدة فى أوقات لا تتعطل فيها أشغالهم العادية.

ويتولى تدريب القوات المرابطة ضباط من رجال الجيش العامل أو المحالين إلى الاستيداع أو المعاش.

وإنشاء الجيش المرابط مشروع يؤدى إذا حسنت إدارته إلى إشاعة روح الجندية بين طبقات الشعب بطريقة ميسرة، إذ يكون المجندون فى هذا الجيش على مقربة واتصال بذويهم فى العواصم والمدن والقرى، ولما كانت نفقاته أقل بكثير من نفقات الجيش العامل فإن هذا مما يساعد على زيادة عدده فيصبح قوة حربية تعتمد عليها البلاد فى مهمة الدفاع عن كيانها إذا جدَّ الجد، كما يمكن أن يكون أداة لنهضة اجتماعية وعمرانية فى الريف والحضر.

ولكن الحكومات المتعاقبة أهملت أمر هذا الجيش، فلم يكتب له اطراد التقدم والنجاح.

* * *

obeikandl.com